

الحق  
في الغذاء في  
مجال التطبيق

إعمال الحق في الغذاء  
على المستوى القطري



الحق  
في الغذاء في  
مجال التطبيق  
إعمال الحق في الغذاء  
على المستوى القطري

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief  
Electronic Publishing Policy and Support Branch  
Information Division  
FAO  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome  
Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:  
copyright@fao.org

تطلب مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة من:

Sales and Marketing Group  
Information Division  
Food and Agriculture Organization of the United Nations  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome, Italy

البريد الإلكتروني: publications-sales@fao.org  
الفاكس: (+39) 06 57053360  
www.fao.org/icatalog/inter-e.htm

## جدول المحتويات

1	الحق في الغذاء حق أساسي .....
2	معنى الحق في الغذاء.....
	<b>الحق في الغذاء في مجال التطبيق - أعمال الحق</b>
5	<b>في الغذاء على المستوى القطري .....</b>
6	أولاً - قوة الصوت: التوعية والتدريب.....
7	التمكين من إحداث التغيير.....
8	بناء القدرات اللازمة للعمل .....
9	التعليم أداة للفهم.....
10	ثانياً - سلامة الهدف: الاستنارة والتقدير.....
11	من هم المقصودون بالفئات الضعيفة؟ .....
13	ثالثاً - إتاحة الوصول إلى القضاء: التشريع والمساءلة.....
14	الأحكام الدستورية كضمان للحق في الغذاء .....
15	التشريعات الخاصة بالمساءلة.....
16	اللجوء إلى الإنفاذ بالطرق القانونية.....
18	رابعاً - فعالية العمل: الإستراتيجية والتنسيق.....
19	المبادئ في مجال التطبيق.....
20	المؤسسات التي تأخذ بمبدأ التجديد.....
22	خامساً - دوام التأثير: القواعد المعيارية والرصد .....
23	ما هو الجديد في الرصد القائم على الحقوق؟ .....
24	ما هي الجهة التي ينبغي أن تقوم بعملية الرصد؟.....
25	<b>الخلاصة .....</b>





# الحق في الغذاء حق أساسي

الحصول على الغذاء الكافي هو حق من حقوق الإنسان، وهو حق لكل فرد في كل بلد. هذا ما اعترفت به رسمياً الغالبية العظمى من الدول. ومع ذلك، هناك فرق كبير بين الاعتراف الرسمي بالحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان ووضع هذا الاعتراف موضع التنفيذ. فإذا كانت أي دولة ترغب حقيقة في اعتبار الغذاء الكافي حقاً من حقوق الإنسان - وإذا كانت مصممة على اعتبار هذا الحق حقاً لكل فرد - فماذا يجب عليها عمله؟

وتتضمن هذه الورقة إرشادات عملية حول كيفية إعمال الحق في الغذاء على المستوى القطري، مع إعطاء أمثلة عن أفضل الممارسات المتبعة في بعض البلدان. وهكذا، تقدم الورقة أمثلة توضيحية كثيرة على الحقيقة الأساسية التي يجب التمسك بها من البداية وهي أنه لن تستطيع أي حكومة جعل الحق في الغذاء أمراً واقعاً ما لم تحرص، بنفس القدر من التصميم، على تحقيق حقوق الإنسان الأخرى التي لا ينفصل عنها الحق في الغذاء، ومن بينها الحق في حرية التجمع والتعبير، والحق في الحصول على مياه صالحة للشرب، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في التعليم، والحق في الحصول على أعلى مستوى صحي ممكن. ونظراً لعظم أهمية جميع هذه الحقوق، والترابط الشديد في ما بينها، لابد من إتباع منهج كلي إزاء التنمية.

وهذا الترابط بين حقوق الإنسان يكمن وراء العمل الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحق في الغذاء. والأداة الرئيسية التي تعتمد عليها المنظمة في هذا العمل هي الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف



في سياق الأمن الغذائي القطري<sup>1</sup> وهي الخطوط التوجيهية التي وُضعت لمساعدة البلدان في إعمال الحق في الغذاء. ووافق عليها مجلس المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. ومنذ ذلك التاريخ، تحول التركيز في أنشطة المنظمة من وضع الخطوط التوجيهية الطوعية إلى التنفيذ العملي للحق في الغذاء على المستوى القطري، وأنشئت وحدة الحق في الغذاء لهذا الغرض. وقد أعدت الورقة الحالية استعداداً للحدث الخاص بإعمال الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان أثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي ستُعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

### معنى الحق في الغذاء

والآن وبعد الاعتراف بأن الحق في الغذاء الكافي هو حق من حقوق الإنسان، فما الذي يترتب على ذلك؟ إن ما يترتب على الحق في الغذاء، شأنه شأن حقوق الإنسان الأخرى، كالحق في المعلومات أو الحق في الحصول على أعلى مستوى من الرعاية الصحية، أو الحق في حرية التعبير أو الحق في محاكمة عادلة، هو أن تتحمل الدول واجبات معينة يكون من حق الأفراد أن يطالبوا الدولة بمراعاتها. أي أن تكون الدولة ملزمة بأن "تُحترم الحق، وأن تَحْمِيه وتنفذه"؛ أي أن الدولة يجب، أولاً، ألا تُحرم أي شخص من الحصول على غذاء كافٍ؛ وثانياً، يجب أن تُحْمِي كل فرد محروم من الحصول على الغذاء بأي شكل من الأشكال؛ وثالثاً، عندما لا يحصل أي أحد من المواطنين على الغذاء الكافي، يجب على الدولة أن تهيئ بيئة مواتية تساعد على الاعتماد على نفسه في الحصول على الغذاء، أو توفر الغذاء لمن لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم في الحصول عليه. وفي هذا السياق، يكون من حق كل فرد أن يطالب الدولة بأداء الواجبات المنوطة بها. ويمكن وصف المناهج المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي، شأنها شأن المناهج المتبعة في تحقيق التنمية بصفة عامة، على أنها "قائمة على حقوق".

<sup>1</sup> (للإطلاع: <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/y9825e/y9825e00.htm>)، FAO، 2005



بيد أن ذلك لا يحدث إلا إذا تعاملت مع هذه النقاط على أنها نقاط أساسية. فالنهج القائم على الحقوق يعتبر عمل الحكومة من أجل تحقيق الأمن الغذائي التزاماً، وبالتالي فإنه لا يعد شكلاً من أشكال الصدقة أو العمل الخيري، لأن هذا النهج يقضي بأن أصحاب الحقوق من حقهم مساءلة حملة المسؤولية. ومفهوم هذا النهج للإدارة الرشيدة يؤكد بصفة خاصة على المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة في وضع السياسات، وعلى الشفافية في الحكم، وعلى التأكد - من خلال إطار قانوني مستقل - من أن جميع المواطنين من حقهم الحصول على تعويضات فعالة عندما لا يحصلون على حقوقهم المعترف بها.

وليس من المهم فقط أن تعترف الدولة بأن جميع الأفراد هم أصحاب حقوق، بل من المهم أيضاً أن ينظر الأفراد إلى أنفسهم من هذا المنظور، وأن يتصرفوا بناء على ذلك. وباختصار، يجب تمكين الفرد - وهذا يعني كل فرد وأي فرد من ممارسة حقوقه. ولما كانت حقوق الإنسان هي حقوق ينبغي أن يتمتع بها الجميع بالتساوي، يعد عدم التمييز من المقومات الأساسية الأخرى للتعامل مع الحق في الغذاء. وهذا يتطلب أيضاً التركيز بصفة خاصة على الفئات الأكثر ضعفاً، لأنها تضم الأفراد الذين من الأرجح أن تكون الدولة مطالبة ليس فقط بأن تحترم حقهم في الغذاء، بل أيضاً أن تحميهم وأن تعمل على تحقيقه. وهذه المبادئ - أي المساءلة، والشفافية، والمشاركة، وعدم التمييز والتركيز على الفئات الأكثر ضعفاً - تجعل النهج القائم على الحقوق مختلفاً بدرجة جوهرية عن مناهج التعامل مع التنمية، بطرق سوف توضحها هذه الورقة بالتفصيل.

والنهج القائم على الحقوق أبعد ما يكون عن كونه مجرد نظرية أو نموذج. فهو منهج عملي بكل ما تعنيه الكلمة: إذ لا يعد عدم إعمال حقوق الإنسان إحدى النتائج التي كثيراً ما تترتب على الفقر، بل هو أيضاً أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وهذا يعني أن العمل من أجل تحقيق الحق في الغذاء يعد من السبل الرئيسية لمكافحة الفقر.





ويعد النهج القائم على الحقوق من الأدوات الرئيسية في السعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يهدف أولها إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، ويحدد سنة 2015 لتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم إلى النصف، وكذلك تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول ذلك التاريخ. وهكذا، يندرج الحق في الغذاء ضمن الأهداف التي تأتي على رأس جدول أعمال التنمية.

والحق في الغذاء، كحق من حقوق الإنسان، ثابت في الكثير من المعاهدات الدولية والصكوك الأخرى، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) واتفاقية حقوق الطفل (1989). وهكذا، يكون لمنهج تحقيق الأمن الغذائي القائم على الحقوق بُعد قانوني آخر، بمعنى أن الحكومات تكون ملزمة قانوناً بأن تعمل بالتدرج على تمكين جميع الأفراد الذين يقيمون داخل أراضيها من أن يتحرروا من الجوع، وليس هذا فحسب بل أن يكون بوسعهم إنتاج أو شراء الغذاء الذي يكفيهم لأن يحيا حياة نشطة وصحية، بالشكل الذي يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية. ويتطلب تحقيق هذا الحق "توافر الغذاء بالكمية والنوعية الكافية لإشباع احتياجات الأفراد الغذائية، وأن يكون خالياً من المواد الضارة ومقبولاً في البيئة الثقافية القائمة؛ وأن تكون طرق الحصول عليه قابلة للاستدامة وألا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى".<sup>2</sup>

<sup>2</sup> لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12، الحق في الغذاء الكافي، 1999، وثيقة الأمم المتحدة رقم 12/1999/E/C. (يمكن الإطلاع عليها أيضاً بالرجوع إلى العنوان التالي على شبكة الإنترنت: [http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/3d02758c707031d58025677f003b73b9?Opendocument](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/3d02758c707031d58025677f003b73b9?Opendocument)

# الحق في الغذاء في مجال التطبيق إعمال الحق في الغذاء على المستوى القطري

إن الاعتماد على التوصيات المبينة في المبادئ التوجيهية الطوعية يمكن أن يساعد الحكومات كثيراً في إعمال الحق في الغذاء في بلدانها. وكمدخل لهذا الموضوع، تناقش هذه الورقة خمسة مجالات عمل، كانت محل تركيز في عملية جمع المعلومات، وفي المناقشات الفنية في المناسبة الخاصة بإعمال الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان أثناء انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي:

- ① الدعوة والتدريب
- ② المعلومات والتقدير
- ③ التشريعات والمساءلة
- ④ الإستراتيجية والتنسيق
- ⑤ القواعد المعيارية والرصد

وبتنفيذ ما هو مطلوب في هذه المجالات الخمسة، يمكن للبلدان أن يكون لها صوت أقوى قائم على مزيد من المعرفة بين حملة المسؤولية وأصحاب الحقوق على السواء، وأن تضمن الاستهداف السليم، والقدرة على اللجوء إلى العدالة، وتنفيذ إجراءات فعالة تؤدي إلى تحقيق آثار مستدامة، وبالتالي تساعد كثيراً على تحقيق التنمية المستدامة وعلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات بالرجوع إلى وثيقة الحدث الخاص بإعمال الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان أثناء انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي أو إلى صفحة الحق في الغذاء بموقع المنظمة الخاص بالحق في الغذاء: (<http://www.fao.org/righttofood>).



## ① قوة الصوت: التوعية والتدريب

لا يستطيع حملة المسؤولية الوفاء بالتزاماتهم إلا إذا كانوا عليها متدربين، ولا يستطيع أصحاب الحقوق المطالبة بحقوقهم في الغذاء إلا إذا كانوا به عارفين.

يعتمد النهج القائم على حقوق الإنسان على إستراتيجية تقوم على شقين هما تعزيز قدرة حملة المسؤولية على الوفاء بالتزاماتهم مع التركيز بنفس القدر على مساعدة المجتمعات المحلية وأصحاب الحقوق على تمكين أنفسهم ومساءلة ذوي الشأن. ويتطلب الأمر في الحالتين زيادة الوعي والتوعية بالحقوق في الغذاء والأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الحق في الغذاء على الدوام.

وتعد الدعوة ذات أهمية كبيرة كأداة لنشر الإلمام بالحقوق في الغذاء، إذ أنها يمكن أن تحفز الحكومات على اتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها بوضع حد للجوع، كما أنها يمكن أن تزيد من تمكين القادة السياسيين وتعزيز قدرتهم على اتخاذ الإجراءات المطلوب اتخاذها. ففي **البرازيل**، التزم أكثر من ألفي مندوب حكومي وغير حكومي بالعمل على الترويج للحقوق في الغذاء في مارس/آذار 2004 أثناء المؤتمر القومي الثاني للأمن الغذائي والتغذوي.

وبعد ذلك أصدر رئيس الجمهورية، أثناء حملة الحق في الغذاء التي تم تنظيمها بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي عام 2005، خطاباً أكد فيه من جديد التزام الحكومة بتنفيذ مبدأ الحق في الغذاء اعتماداً على الخطوط التوجيهية الطوعية. وقد وقَّعت على هذا الخطاب حتى الآن 266 مؤسسة في البرازيل.

### التمكين من إحداث التغيير

يستطيع المجتمع المدني تحقيق التغيير عن طريق الضغط على كل قطاعات الحكم ومساعدة الفئات الأكثر ضعفاً لتمكين أنفسهم من المطالبة بحقوقهم واللجوء إلى استخدام الآليات الأخرى عند اللزوم. ولقد كانت تقوية المجتمعات المحلية وإقامة الشبكات في ما بينها خلال العقد الماضي من أفضل التطورات المبشرة في الكفاح ضد الجوع.

ففي **البرازيل**، ركزت حركة تأكيد حقوق المواطنة - وهي حركة للعمل الاجتماعي استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان - اعتباراً من ثمانينات القرن الماضي على محاربة الجوع والفقر والعزلة الاجتماعية. وقد أمكن تأسيس أكثر من 7 000 لجنة محلية قامت بتنفيذ مشروعات في مجالات بناء القدرات، وتوزيع الأغذية، وتوليد الدخل، وإقامة حقول لزراعة الخضر بالمناطق الحضرية، ودعم الإصلاح الزراعي.

وقد ركزت الحركة على تعزيز قدرة السكان على إنتاج الأغذية التي يحتاجون إليها أو شرائها، وكانت من بين العوامل الرئيسية المحركة للالتزامات القانونية والسياسية التي أعقبت ذلك فيما يتعلق بالحق في الغذاء. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك صياغة تقارير موازية للعرض على لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وقد شارك أكثر من 1 000 منظمة من منظمات المجتمع المدني في البرازيل في تجميع معلومات للعرض على اللجنة في دورتها الثلاثين التي عُقدت في مايو/أيار 2003.



## بناء القدرات اللازمة للعمل

يعد بناء القدرات بالنسبة للحكومة، والسلطة القضائية، والمنظمات غير الحكومية، وأجهزة الإعلام، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من الأمور شديدة الأهمية بالنسبة للحق في الغذاء. وهذا يشمل تدريب المتخصصين في التغذية، وخبراء سلامة الأغذية، وغيرهم من المهنيين العاملين في مجالات الغذاء والتغذية، والمسؤولين مثل واضعي السياسات والإداريين. ويمكن لمثلي وسائل الإعلام المدربين أن ينقلوا صورة تتسم بمزيد من الدقة عن الحق في الغذاء، باعتباره مسألة تمكين وليس منحة. وسوف يكون بوسع موظفي الحكومة المدربين الإلمام بالأدوار التي ينبغي عليهم القيام بها في إعمال الحق في الغذاء، والتزاماتهم بتزويد الجمهور بمعلومات كاملة وغير متحيزة، بما في ذلك أكثر الفئات تعرضاً للتهميش وأكثرها ضعفاً.

ويؤدي إلمام الجمهور بحقوق الإنسان عموماً وبالحق في الغذاء خصوصاً إلى مساعد الأفراد والمجتمعات المحلية على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على أوضاع الأمن الغذائي الخاصة بهم. ففي شمال شرق **البرازيل**، يوجد مشروعان رائدان تقوم المنظمة بتنفيذ أحدهما وتقوم الحركة البرازيلية من أجل التغذية وحقوق الإنسان بتنفيذ الآخر. وهذان المشروعان معنيان بتقديم الدعم الفني لعمليتي الرصد والتمكين القائمتين على المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية. حيث يتم توعية أعضاء المجتمع المحلي في الاجتماعات الأسبوعية بحقوقهم وكيفية المطالبة بها أمام المؤسسات المعنية. ويتم عقد جلسات عامة واجتماعات مشتركة مع المسؤولين الحكوميين لتسهيل هذه العملية، كما تُناقش فيها الوثائق الخاصة بالحق في الغذاء، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية. وقد تعاونت قيادات المجتمعات المحلية مع المسؤولين الحكوميين في وضع شروط تعديل السلوك، التي تتضمن تكليف الحكومة بالوفاء بحقوق المجتمع المحلي في مجالات الإسكان، والتعليم، والصحة في حدود فترة زمنية معينة، على أن يكون من حق المجتمعات المحلية مقاضاة الحكومة المحلية في حالة عدم الوفاء بما وعدت به.





## التعليم أداة للفهم

للتعليم دور شديد الأهمية في إعمال الحق في الغذاء. إذ لا يعد التدريب على المهارات أساسياً في عملية التنمية المستدامة فقط، بل من الضروري أيضاً أن يكون التعليم العام متاحاً لكل فرد، كي يكون الجميع ملمين بالحقوق التي يستطيعون المطالبة بها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء والفتيات اللاتي كثيراً ما يتعرضن للتمييز ضدهن؛ فمن الثابت بالأدلة والقرائن أن تعليم الأمهات يساعد على تحسين تغذية أطفالهن، وأن ذلك يزيد من قدرة الأطفال على التعلم أثناء المرحلة التعليمية. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الأطفال على ضمان أمنهم الغذائي في المستقبل تزداد لو أن حقوق الإنسان، والزراعة، وسلامة الأغذية، والتغذية، والتوعية البيئية والصحية كانت جزءاً أساسياً من المناهج الدراسية في جميع المراحل. كذلك يمكن أن تساعد برامج التغذية المدرسية على تشجيع وتنشيط العملية التعليمية ذاتها، عن طريق إغراء التلاميذ بالذهاب إلى المدارس وزيادة انتظامهم في الدراسة، بل إن هذه البرامج تساعد أيضاً على تشجيع وتنشيط القطاع الزراعي إذا كانت عملية التوريد تتم محلياً، لأن ذلك يساعد على تنشيط السوق المحلية.

وزيادة الوعي بين الشباب هي الهدف من مشروع "الحق في الغذاء: نافذة على العالم"، وهو مشروع عالمي للتعليم تشارك في تنفيذه منظمة الأغذية والزراعة والرابطة العالمية للمرشحات وفتيات الكشافة. وقد أنتج المشروع كتاباً تعليمياً يتضمن ثمانين قصص مأخوذة من ثمانية بلدان ومزودة برسوم كرتونية توضيحية رسمها شبان من هذه البلدان، والغرض منها هو عرض القضايا المتصلة بالغذاء بطريقة جديدة وحية. وقد صدر هذا الكتاب بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2006 في روما، وجاري ترجمة هذا الكتاب وبعض المواد التوضيحية الأخرى الموجهة إلى المدرسين وقادة مجموعات الشباب إلى ست لغات، وسوف يتم توزيعه على نطاق واسع.



## ② سلامة الهدف: الاستنارة والتقدير

لا يستطيع حمّلة المسؤولية معرفة أصحاب الحقوق الأشد  
احتياجاً وتلبية مطالبهم في الأمن الغذائي إلا إذا كانوا  
مستنيرين.

على الرغم من أن جميع الأفراد لهم حق في الغذاء فإن الاختلاف  
في ظروف الشعوب يعني أن الحكومات تكون مطالبة باتخاذ إجراءات  
مختلفة حتى يمكن إعمال الحق في الغذاء للجميع. وهكذا، كثيراً ما  
يتضمن ضمان الحق في الغذاء لمن يتأثرون بالمنازعات والكوارث الأخرى  
تدابير خاصة لتوفير الحماية والدعم. ويصدق نفس الشيء على  
الفئات المعرضة للتهميش أو الأكثر ضعفاً نظراً لمظاهر عدم المساواة  
والعوامل الهيكلية الأخرى داخل المجتمع. ويتطلب النهج القائم على  
الحقوق تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للصعوبات، مهما كانت الأسباب،  
وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم، كما يتطلب اكتشاف أي عمليات  
قائمة على التمييز في هياكل الحكم وتوزيع السلطات وتصحيحها.  
ولن تكون هناك فرص كبيرة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في  
حالة عدم التعامل مع هذه العقبات الداخلية أمام تحقيق التنمية.



## من هم المقصودون بالفئات الضعيفة؟

ينبغي أن تقوم خطط الأمن الغذائي على تقديرات اجتماعية واقتصادية دقيقة لأوضاع الفئات المختلفة فيما يتعلق بإعمال الحق في الغذاء، على أساس معلومات مفصلة إلى أقصى درجة ممكنة من حيث نوع الجنس، والعمر، والأصل العرقي، على سبيل المثال، حتى يمكن تحديد الفئات الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، والإلمام بأسباب ذلك. وتضم الفئات الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي المسنين، والأطفال، والأبناء الصغار، والحوامل والمرضعات، والعجزة والمرضى، وخصوصاً المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) أو غير ذلك من الأمراض المزمنة، وضحايا الصراعات، وسكان الريف الذين يعيشون في ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر، والسكان الذين يعانون التهميش في المناطق الحضرية، والفئات المعرضة لخطر التهميش والتمييز الاجتماعي، مثل السكان الأصليين والأقليات العرقية.

### التعرض لانعدام الأمن الغذائي: أهمية نوع الجنس

تبلغ نسبة البنات اللاتي من المحتمل أن تمتن بسبب سوء التغذية وأمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها ضعف عدد البنين في كثير من البلدان، كما تشير التقديرات إلى أن عدد النساء اللاتي يعانين سوء التغذية يعادل ضعف عدد الرجال. ومع ذلك، تمثل النساء نسبة 51 في المائة من القوى العاملة في الزراعة (وتصل هذه النسبة إلى 80 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). كما أنهن يلعبن دوراً رئيسياً في إنتاج الأغذية وتحضيرها. وعلى الرغم من أن حق النساء في الغذاء أصبح راسخاً في الاتفاقيات التي تتناول حقوق الإنسان، مازالت المرأة تعاني التمييز في الحصول على الغذاء وحياسة الأراضي وغيرها من الموارد والسيطرة عليها، حيث كثيراً ما لا يكون هناك اعتراف بالنساء كمنتجات أو كأطراف مساوية للرجال في المعاملات القضائية. ويرجع ذلك في جانب منه إلى الأعراف الاجتماعية التي تعزز القوانين بعضها والتي تحد من قدرة النساء على الحصول على الموارد الإنتاجية. كذلك ففي داخل الأسرة الواحدة، لا تحصل الإناث على نفس كمية الغذاء التي يحصل عليها أفراد الأسرة الذكور، أو أن العرف يقضي بأن تآكل الإناث بعد أن ينتهي الذكور من تناول طعامهم.

كذلك فإن مكانة المرأة المنخفضة تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على صحة الأطفال وتغذيتهم. وعلى سبيل المثال، تعد نسبة الأطفال الذين يعانون نقص الوزن قبل سن الالتحاق بالمدارس (47 في المائة) في جنوب آسيا أعلى مما هي عليه في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (31 في المائة).



على الرغم من أن مستويات النمو الاقتصادي، والإنتاج الزراعي، ومرافق البنية التحتية والخدمات العامة في جنوب آسيا أعلى مما هي عليه في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يرجع إلى ارتفاع مستويات فقر الدم وانخفاض مستويات زيادة الوزن أثناء فترة الحمل، وسوء الممارسات الخاصة بالرضاعة الطبيعية وظروف النظافة الصحية العامة، التي يكون مرجعها قلة تعليم النساء وقلة الفرص الاقتصادية المتاحة أمامهن خارج المنازل، وكلها من العوامل التي تحد من انتقال المعرفة إلى النساء، وزيادة احترامهن لأنفسهن وقدرتهن على توليد الدخل.

ويعد التفاوت في المعاملة بين الجنسين ضاراً لمن يعانون هذا التفاوت وضاراً للبلد ككل. فعندما لا يكون بوسع نسبة كبيرة من السكان الحصول على الموارد وعلى فرص التعليم وغيرها من الفرص الأخرى، تكون قدرة الدولة على تحقيق التنمية مكبلة. ولذلك، فبالإضافة إلى المبادرات الخاصة لتحسين حالة التغذية بين الصغار والنساء، ينبغي أن تتخذ الدولة إجراءات أخرى أعم لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في 1996، وبناء على طلب البلدان الأعضاء في المنظمة، شكلت جماعة عمل حكومية دولية مختصة بنظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، كخطوة رئيسية نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتشجع مبادرة نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة على زيادة الإلمام بلامح انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية والأسباب الكامنة وراء ذلك، كما أنها تساهم في تحسين صياغة التدخلات التي تقدم على أساسها الحكومات في مجال السياسات، وتحديد أهدافها وتنفيذها ورصدها، والحد من الجوع والفقر على المستويات القطرية، والإقليمية والعالمية. وتوفر **الفلبين** مثلاً جيداً على كيفية تنفيذ نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة حيث تتضمن المعلومات الموجزة التي توزع عن هذا النظام<sup>3</sup> وصفاً تفصيلياً لعناصر النظام المختلفة. وينبغي هنا أيضاً ملاحظة مبدأ المشاركة، كما أن مشاركة المجتمع المدني عظيمة القيمة في عملية جمع البيانات القطرية ذات الصلة وتحليلها.

<sup>3</sup> للإطلاع على مزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى أمانة نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة بالفلبين بموقع المجلس القومي للتغذية: <http://www.nnc.da.gov.ph>



### ③ إتاحة الوصول إلى القضاء: التشريع والمساءلة

لا يستطيع أصحاب الحقوق مساءلة حملة المسؤولية عن ضمان الأمن الغذائي إلا في وجود قضاء نافذ الأحكام ومؤسسات جديرة بالثقة ونظام قانوني مهتم بحق الإنسان في الغذاء.

لا يمكن أن يصبح الحق في الغذاء حقيقة على المستوى القطري ما لم يكن بوسع أصحاب الحقوق مساءلة حملة المسؤولية. فالقدرة على المساءلة تساعد على تمكين أصحاب الحقوق. كما تساعد حملة المسؤولية على الوفاء بالتزاماتهم. وهذا يتطلب وجود مؤسسات تؤدي واجباتها بشكل سليم وتمكن الأفراد من الحصول على تعويضات في حالة عدم مراعاة حقوقهم. وهكذا، يستطيع السكان المهمشون، على سبيل المثال، اللجوء إلى العدالة لإنهاء الممارسات القائمة على التمييز. وعلاوة على ذلك، فإن التصديق على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان يقتضي من الدول أن تضمن وجود توافق بين نظمها القانونية المحلية وواجباتها إزاء الحق في الغذاء، كما أكدت على ذلك لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.<sup>4</sup> وهكذا تكون الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبالغ عددها الآن 153 دولة.

<sup>4</sup> لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12، الحق في الغذاء الكافي، 1999. وثيقة الأمم المتحدة رقم E/C. 12/1999/5 (يمكن الإطلاع عليها أيضا بالرجوع إلى العنوان التالي على شبكة الإنترنت: [http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/3d02758c707031d58025677f003b73b9?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/3d02758c707031d58025677f003b73b9?Opendocument)





ملزمة بأن تضمن القوانين الوطنية احترام الحق في الغذاء، وحمايته وتنفيذه.

## الأحكام الدستورية كضمان للحق في الغذاء

من الطبيعي أن يتجاوز الالتزام الخاص باحترام الحق في الغذاء وحمايته وتنفيذه مجرد ضمان عدم عرقلة التشريعات القطاعية لحق المواطنين في الحصول على غذاء كاف. فإذا كانت القوانين تعزز حقيقة الأعمال المطرد للحق في الغذاء، لا بد من تأكيد هذا التوجه بكل وضوح سواء في الدستور أو في قانون للحقوق أو في قوانين معينة. ويوجد أكثر من عشرين بلداً في أنحاء العالم تتضمن دساتيرها إشارة إلى الحق في الغذاء<sup>5</sup> ومن ذلك أن دستور **جنوب إفريقيا** يتضمن قانوناً للحقوق ومن بينها الحق في غذاء كاف. وينص الدستور على أن الدولة ملتزمة بالإعمال المطرد لحق كل فرد في الحصول على ما يكفيه من غذاء وماء. وأن تهيء الفرصة لحصول كل طفل على تغذية أساسية، وأن أي شخص محتجز أو مسجون من حقه الحصول على تغذية كافية. وفي **البرازيل**، ينص الدستور الصادر في 1998 على حد أدنى للأجور على المستوى القطري يلبي احتياجات السكان الأساسية من حيث المسكن، والغذاء والتعليم والصحة، بينما ينص التعديل الذي أدخل على الدستور في 2003 على تعريف الحقوق الاجتماعية لكل مواطن بما في ذلك الحق في الغذاء.

وحتى في البلدان التي لا يشير فيها الدستور إلى الحق في الغذاء، يمكن تأكيد هذا الحق في سياق الأحكام الدستورية الأخرى. ففي **الهند**، يشير الدستور إلى رفع مستوى التغذية على أنه "مبدأ توجيهي تسترشد به الدولة في سياستها" وليس حقاً أساسياً.

<sup>5</sup> للإطلاع على قائمة كاملة بأسماء هذه البلدان، يمكن الرجوع إلى الوثيقة: الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة بالفلبين  
FAO, 2006, *The right to food guidelines: information papers and case studies*  
أو إلى الموقع: <http://www.fao.org/docrep/meeting/007/j0574a.htm>

ومع ذلك، فقد أوضحت المحكمة العليا الارتباط بين المبدأ التوجيهي الخاص بالتغذية والحق في الحياة (الذي هو حق أساسي يمكن تطبيقه باللجوء إلى المحاكم) في قضية من قضايا المصلحة العامة تتعلق بعدم توزيع الحبوب التي تحتفظ بها هيئة الأغذية في الهند في وقت انتشر فيه الجوع في البلاد. ولقد تبين للمحكمة أن الغذاء متوافر بينما يموت الناس جوعاً، ولذلك أصدرت عدداً من الأوامر المؤقتة التي أصبحت برامج الأغذية الحكومية بمقتضاها حقوقاً قانونية للسكان. وقد أكدت هذه الأوامر بصفة خاصة أهمية الحق في الغذاء بالنسبة لجميع قطاعات السكان الضعيفة، وقضت بتنفيذ برامج الغذاء مقابل العمل وتقديم وجبة غداء في منتصف اليوم في المدارس.

### التشريع من أجل المساءلة

يمكن أن تكون التشريعات الخاصة بالحق في الغذاء وما يترتب بها من التزامات على الدولة، مهما كان شكلها، مفيدة بطرق كثيرة. إذ يمكن أن توضح هذه التشريعات أدوار الوكالات والأجهزة المختلفة ومسؤولياتها، وأن تحدد الاستحقاقات والجهات التي يمكن الرجوع إليها وآليات الرصد، وعموماً فإنها هي التي تحدد اتجاه السياسات وتؤكد الأهمية القصوى للحق في الغذاء. وجاري في الوقت الحاضر وضع إطار تشريعي للحق في الغذاء في كل من **جنوب إفريقيا** و**أوغندا**. ومع إصدار قانون الأمن الغذائي والتغذية في أبريل/نيسان 2005، أصبحت **غواتيمالا** أول بلد في أمريكا اللاتينية يضيف هذا القانون إلى مجموعة القوانين المحلية. وقد اشترك في صياغة هذا القانون الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة، وهو ينص على أن الأمن الغذائي حق لجميع المواطنين، وينص على تشكيل أمانة عامة للأمن الغذائي والتغذوي. ومعرض على مجلس الشيوخ في **البرازيل** مشروع قانون للأمن الغذائي ينص على وضع نظام لرصد الحق في الغذاء. وفي **إندونيسيا**، يعترف قانون الأغذية (القانون رقم 7/1996) بحق الجميع في الحصول على غذاء كاف،



ويشمل هذا القانون الأمن الغذائي وسلامة الأغذية، ويحدد المسؤوليات التي تتولاها الأجهزة المختلفة. وبإصدار قانون الغذاء واللوائح المترتبة عليه، تكون اللبنة الأولى من الإطار القانوني الخاص بالأمن الغذائي قد وُضعت.

وتماشياً مع الطابع الكلي للمنهج القائم على الحقوق، يكون من المهم جداً أيضاً توفير حماية قانونية لحقوق الإنسان الأخرى التي يعتمد تحقيقها على الحق في الغذاء، مثل الحق في المعلومات، وحرية الاجتماع، والتعليم، والصحة والمياه النظيفة. وتعد قدرة الفقراء على الحصول على الموارد من الأمور شديدة الأهمية: فإذا كان للفئات الضعيفة والفئات التي تعاني من التمييز أن تُمكن من تحقيق حقها في الغذاء، يجب أن تتمتع بحقوق واضحة وقابلة للتطبيق في ملكية موارد الإنتاج، وتوريثها وتبادلها.

### اللجوء إلى الإنفاذ بالطرق القانونية

ومع ذلك فإن الحقوق تكون قليلة الجدوى ما لم يكن من الممكن المطالبة بها، كما أن من تُنتهك حقوقهم يجب أن يكون من حقهم اللجوء إلى التدابير التي تمكنهم من الحصول على تعويضات. ويمكن أن تكون هذه التدابير في شكل رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم التي تنظر في القضايا الخاصة بانتهاك الحق في الغذاء، أو مؤسسات أخرى قادرة على إعادة الأمور إلى نصابها، أو دفع تعويضات، أو أداء الالتزامات أو تقديم ضمانات بعدم تكرار انتهاك الحقوق. وهذه الوظائف يمارسها عادة المحققون العموميون أو لجان حقوق الإنسان. ومع ذلك، فحتى في حالة توافر هذه الآليات، يكون المواطنون في حاجة إلى معلومات وإلى التوعية بكيفية الاستفادة منها. وهنا، يمكن أن تكون للهيئات المعنية بتقديم المساعدة القانونية ولنظمات المجتمع المدني دور شديد الأهمية. وعلى سبيل المثال، فقد نص الدستور في جنوب إفريقيا على إنشاء لجنة حقوق الإنسان في **جنوب أفريقيا** كجهاز مستقل ومحاييد مهمته زيادة الوعي بحقوق الإنسان بين السكان، وتقديم توصيات إلى أجهزة الدولة بشأن إعمال حقوق



الإنسان، والتحقيق في الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان والسعي من أجل تصحيح الأوضاع بالشكل المناسب، ورصد الإعمال المطرد من جانب الدولة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكان من المبادرات التي أوصت بها اللجنة وضع إطار تشريعي للحق في الغذاء.



## 4) فعالية العمل: الإستراتيجية والتنسيق

لا يستطيع حَمَلة المسؤولية الوفاء بالتزاماتهم بتمكين أصحاب الحقوق من إطعام أنفسهم إلا من خلال سياسات فعالة موجهة نحو أعمال حقوق الإنسان واستراتيجيات منسقة قائمة على الحقوق.

إن درجة التزام الدولة بالإعمال المطرد لحق الإنسان في الغذاء تبدو من طريقة وضع الدولة لسياساتها وتنفيذ هذه السياسات. وعلى الرغم من أن التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يترك للحكومة شيئاً من المرونة فيما يتعلق بالوفاء بتعهداتها على المستوى القطري، فمن المطلوب، كما هو مذكور في التعليق العام رقم 12 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في غذاء كاف، أن تتبنى كل دولة عضواً إستراتيجية قطرية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وأن تقوم بصياغة السياسات والقواعد المعيارية بناءً على ذلك. وأثار السياسات العديدة للمنهج القائم على الحقوق في ما يتعلق بالأمن الغذائي تترتب على مبادئ عدم التمييز، والمشاركة والتركيز على أضعف الفئات، بالإضافة إلى الافتراض الأساسي بأن حقوق الإنسان لا يمكن الفصل بينها



وأن كلاً منها يعتمد على الآخر. وهذه الاعتبارات لها تأثيرها على جميع مراحل عملية السياسات، ابتداءً من إعدادها ومروراً بصياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

### المبادئ في مجال التطبيق

يقتضي مبدأ عدم التمييز أن تأخذ الحكومة بسياسة تعزز قدرة جميع الأفراد على الحصول بالتساوي على فرص التمتع بالموارد الاقتصادية والإنتاجية، بما في ذلك ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، وتوريثها، وكذلك إمكانية حصول النساء والرجال، على حد سواء، على التسهيلات الائتمانية والتكنولوجيا المناسبة. وفيما يتعلق بالفئات الضعيفة، يجب وضع السياسات التي يمكن بموجبها التصدي لأسباب الضعف، وكذلك لدعم عملية تمكين الفئات المتضررة وتزويدها بالأدوات التي تمكنها من المطالبة بحقوقها.

ويوجد اعتماد متبادل بين الحق في الغذاء، وحقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في المياه، والحق في الرعاية الصحية، والحق في العمل والحق في السكن، وغيرها من الحقوق. ولذلك فمن المهم جداً أن يكون النهج القائم على الحقوق مدمجاً بانتظام في إستراتيجية البلد الإيمائية ككل، وأن يكون جزءاً أصيلاً منها. ويعد الجيل الثاني من أوراق إستراتيجية الحد من الفقر هو المحدد الأهم لاستراتيجيات التنمية في كثير من البلدان. وهكذا تتوقف آفاق إعمال الحق في الغذاء على الصعيد القطري على جعله جزءاً من أوراق إستراتيجية الحد من الفقر. وتركز إستراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها **سيراليون** للفترة 2005-2007، على تحقيق الأمن الغذائي. وتقوم هذه الإستراتيجية على تدخلات ملموسة للتصدي ليس فقط لتوفير الإمدادات الغذائية على المستوى القطري بل أيضاً لإمكانية الحصول عليها على مستوى الأسرة. وتقوم هذه الإستراتيجية على الربط بين الأنشطة التي تستهدف زيادة إنتاج الأغذية، مثل حوافز الاستثمار الخاص وخلق فرص للعمل في المناطق الريفية واتخاذ تدابير معينة لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الفئات الضعيفة من السكان.



ومن مظاهر الترابط بين حقوق الإنسان إستراتيجية الحد من الفقر في الفترة 2006-2009 في **موزامبيق**، حيث تُبرز هذه الإستراتيجية الأمن الغذائي كقضية عامة تحفل بها جميع الاستراتيجيات القطاعية، ولا يقتصر التعامل معها على وزارة الزراعة فقط، بل تتعامل معها أيضاً وزارتا التعليم والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إستراتيجية الحد من الفقر على هدفين يتصلان بالحق في الغذاء، هما: الحد من عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن أو قصر القامة، ووضع قانون إطاري للحق في الغذاء أو إصدار تشريع مناسب آخر عن الأمن الغذائي قبل حلول سنة 2009.

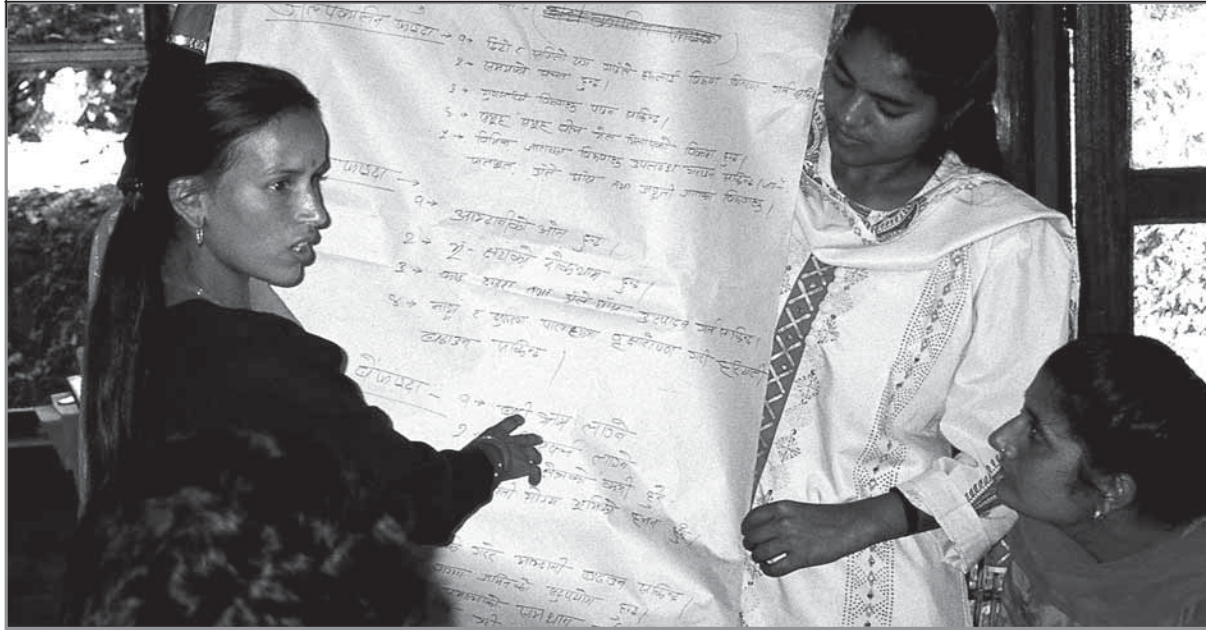
وتدعو مبادئ حقوق الإنسان إلى مشاركة أصحاب الحقوق، عن علم، في صياغة السياسات. ويؤدي هذا، بالإضافة إلى التمثيل الديمقراطي في الهيئات التنفيذية، إلى تحسين تحديد أولويات الأنشطة المطلوب تنفيذها والفئات التي تستهدفها، وزيادة القدرة على المساءلة، كما يساهم في آخر المطاف في الحد من الفقر. ويوجد مثال جيد على سياسة الغذاء والتغذية في أوغندا، وهي أول سياسة اجتماعية واقتصادية تنص في **أوغندا** على إتباع النهج القائم على الحقوق في تنفيذها. ولقد كانت عمليات وضع السياسات المركزية، وتصميم البرامج، والتنفيذ، والرصد والتقييم تقوم على إجراء مشاورات على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين في عملية التنمية.

### المؤسسات التي تأخذ بمبدأ التجديد

يقتضي الأمر كثيراً أن تقوم مؤسسة عامة ذات اختصاصات شاملة بتصميم الإستراتيجية وتنفيذها. فالبرامج والسياسات الخاصة بالحق في الغذاء معقدة وتحتاج إلى ترتيبات إدارية جيدة؛ وعموماً فإن التحديات التي ينبغي مواجهتها مؤسسية بقدر ما هي فنية. ويجمع المجلس القومي للغذاء والتغذية في **البرازيل** بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (وثلاثهم من المجتمع المدني والثُلث الآخر من الحكومة) في



منتدى يناقش قضايا الأمن الغذائي. وقد تم تشكيل جماعة عمل لمتابعة إعمال الحق في الغذاء. ويقوم المجلس القومي للغذاء والتغذية بتقييم جميع السياسات العامة للتأكد من مطابقتها للحق في الغذاء، كما ساهم المجلس كثيراً في صياغة وعرض قانون الأمن الغذائي والتغذوي. استناداً إلى الخطوط التوجيهية الطوعية. وفي **بوليفيا**، أعلن في 7 يوليو/تموز 2006، عن تشكيل مجلس قومي للأمن الغذائي على غرار المجلس القومي للغذاء والتغذية في البرازيل. كذلك، شكلت حكومة **سيراليون** أمانة مختصة بالحق في الغذاء لضمان التنسيق الجيد بين الحكومة، والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين وكذلك بين القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية المعنية بالأمن الغذائي.



## ⑤ دوام التأثير: القواعد المعيارية والرصد

لا يستطيع حملة المسؤولية وأصحاب الحقوق تحقيق الأمن الغذائي الدائم إلا من خلال أهداف قابلة للتنفيذ، وتقييم مستمر على مستوى المجتمعات المحلية وعلى المستويين القطري والدولي.

إن تحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لا يعني بالضرورة احترام حقوق الإنسان الخاصة بكل فرد أو حمايتها أو تحقيقها. ولهذا السبب، يجب رصد مدى التقدم في تحقيق الحق في الغذاء، ومتابعة ما إذا كانت عمليات الأداء التي جاءت بهذه النتائج متفقة مع النهج القائم على الحقوق، وما إذا كانت البرامج تستهدف بالفعل الفئات المحتاجة. وهذا يشمل أيضاً تحديد العوامل والتحديات التي تؤثر على تحقيق الحق في الغذاء.<sup>6</sup>

<sup>6</sup> انظر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12، الحق في الغذاء الكافي، 1999. وثيقة الأمم المتحدة رقم E/C.12/1999/5 والفقرتين 22 و 28 (يمكن الإطلاع عليها أيضاً بالرجوع إلى العنوان التالي على شبكة الإنترنت:

[http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/3d02758c707031d58025677f003b73b9?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/3d02758c707031d58025677f003b73b9?Opendocument)



وينبغي وضع أهداف وقواعد معيارية واقعية، استناداً إلى مؤشرات يمكن التحقق من سلامتها. وبهذه الكيفية يمكن تحديد ملامح التقدم وإعطاء حوافز لصانعي القرارات، وكذلك تمكين الأفراد والمجتمع ككل من مساءلة الدولة، مما يساعد على تعزيز سبل الحكم الرشيدة.

### ما هو الجديد في الرصد القائم على الحقوق؟

يتميز منهج الرصد القائم على الحقوق على غيره من المناهج بأنه يحاول تقدير عدد وأنواع الأفراد المستهدفين بإجراء معين، وكذلك تحديد الفئات الجاري توعيتها بالحق في الغذاء وتمكينها من المطالبة به، وما إذا كان الحق في الغذاء تضمنه التشريعات بالشكل المناسب. ويركز هذا النهج بصفة خاصة على أضعف الفئات، ويتناول في بياناته التفصيلية مظاهر عدم المساواة ليس في الدخل فقط بل وكذلك في القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وفي الحالة الصحية والتعليمية أيضاً. وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكتب مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان، في وضع طرق عملية لرصد مدى تحقيق الحق في الغذاء على المستوى القطري. وسوف يلبي ذلك احتياجات البلدان كما أنه سيساعد على تحسين عملية تقديم التقارير الدولية بشأن الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كذلك ينبغي أن تكون عملية الرصد ذاتها متوافقة مع المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان، وهي الشفافية، والمشاركة، وعدم التمييز والتمكين. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تقوم عملية تحديد المؤشرات على إشراك أصحاب المصلحة مثل مديري البرامج، والمشرعين، ومثلي الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والفئات الضعيفة بشكل مباشر وحقيقي.

وعملية الرصد القائمة على الحقوق لا تعني رصد النتائج فقط بل أيضاً رصد الهياكل والعمليات. وتستخدم المؤشرات الهيكلية في قياس مدى كفاية الهياكل القانونية والتنظيمية والمؤسسية في





المنظور القائم على الحقوق، وكذلك، على سبيل المثال، تسجيل الوضع القانوني للحق في الغذاء واختصاصات المؤسسات المعنية. وينبغي أن تتضمن المؤشرات الهيكلية أيضاً معلومات عن ملكية الأراضي وحقوق الملكية، والقوانين التي تنظم سلامة الأغذية والأجهزة المعنية بحماية المستهلك. أما المؤشرات الخاصة برصد العمليات فتتضمن معلومات عن الأنشطة التي يكون لها تأثير على إعمال الحق في الغذاء، مثل برامج الإصلاح الزراعي والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، ونقل التكنولوجيا الزراعية، وتوليد الدخل، والغذاء مقابل العمل، وتوفير الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية. وأخيراً، فإن المؤشرات الدالة على النتائج تسجل نتائج التدابير التي اتخذت من أجل إعمال الحق في الغذاء، لاسيما من حيث تمتع الأفراد والتمتع العام بحق فعال في غذاء كاف.

### ما هي الجهة التي ينبغي أن تقوم بعملية الرصد؟

إن الجهاز التنفيذي للدولة هو الذي يجب أن يقوم برصد حالة إعمال الحق في الغذاء، حتى يمكنه اتخاذ إجراءات تصحيحية وتقدير تأثير هذه الإجراءات. وعلاوة على ذلك، توصي الخطوط التوجيهية الطوعية الدول بإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان تكون مستقلة عن الحكومة للقيام بعمليات الرصد القائمة على الحقوق للسياسات والبرامج. ففي جنوب إفريقيا، تقوم هيئة حقوق الإنسان بجنوب إفريقيا برصد الأعمال المطرد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية باستخدام برتوكولات تتضمن أسئلة مُعدة عن كل حق من حقوق الإنسان. واستناداً إلى المعلومات التي ترد إليها، تُقدم الهيئة تقريراً إلى البرلمان، يتضمن تحليل وتقييم أداء الحكومة فيما يتعلق بالوفاء بمسؤولياتها، وخصوصاً إزاء الفئات الضعيفة.

كذلك تكتسب الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني أهمية متزايدة في عملية الرصد. وكثيراً ما قامت منظمات المجتمع المدني بوضع وتطبيق منهجيات تقوم على مزيد من المشاركة وتعتبر أكثر ملاءمة لقياس الأسباب التي تكمن وراء انعدام الأمن الغذائي على المستويات المحلية. ويمكن لهذه الشراكات أن تعزز عملية الرصد فيما يتعلق بكل من الخبرات الفنية والخبرات الخاصة بحقوق الإنسان.

## الخلاصة

يتيح منهج الأمن الغذائي القائم على الحقوق طرقاً جديدة لتحديد المشاكل التي تكمن وراء الجوع والفقير، وتحليلها وعلاجها. كما يمثل طريقة بديلة لتشجيع التنمية. والنظر إلى التحدي الذي تمثله التنمية من زاوية الحق في الغذاء وحقوق الإنسان الأخرى التي لا تنفصل عنه، لا يعد أمراً لا غنى عنه بالنسبة لبقاء الأفراد فحسب، بل إنه يمثل أيضاً طريقة جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والنهج القائم على الحقوق يمكن الأفراد والمجتمع المدني من المشاركة في اتخاذ القرارات، والمطالبة بحقوقهم والتماس العون، ومساءلة الحكومات والمسؤولين العموميين على سياساتهم وتصرفاتهم. وتساعد التوصيات المبينة في الخطوط التوجيهية الطوعية والممارسات الجيدة المشار إليها في هذه الوثيقة في أعمال الحق في الغذاء باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، كما تساعد في جعل هذا الحق أمراً واقعاً على المستوى القطري. والأمر كله يبدأ بالأفراد بعد تمكينهم من المطالبة بحقوقهم والشروع في إحداث تغييرات تؤدي في النهاية إلى تحويل الأمن الغذائي إلى حقيقة ملموسة.





منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

### وحدة الحق في الغذاء

Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome/Italy

رقم الهاتف: (+39) 06 57055475

رقم الفاكس: (+39) 06 57053712

[www.fao.org/righttofood](http://www.fao.org/righttofood)  
البريد الإلكتروني: [righttofood@fao.org](mailto:righttofood@fao.org)